الأمم المتحدة

A/AC.183/SR.331

الجمعية العامة

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٣١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

المحتويات

اعتماد جدول الأعمال

التطورات المستجدة منذ انعقاد الاجتماع السابق للجنة

الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتطورات العملية السياسية

تقرير الرئيس عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن قضية فلسطين الذي عُقد في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، يومي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١١

اجتماع الأمم المتحدة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني واجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني المقرر عقدهما في مونتفيديو في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١

وداع السيد/على (ماليزيا)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

11-26565X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠.

اعتماد جدول الأعمال

١ - اعتُمد جدول الأعمال.

التطوّرات المستجدة منذ انعقاد الاجتماع السابق للجنة

٢ - **الرئيس:** قدَّم ملخصاً لبعض الأنشطة والتطوّرات التي حدثت منذ الاجتماع السابق للجنة، وقال إن الاعتراف الدولي بدولة فلسطين لا يزال آخذاً في الزيادة؛ وأن أوروغواي وباراغواي وبيرو وسورينام قد أعلنت مؤخراً، أو أكّدت من جديد، اعترافها بدولة فلسطين. وقد رفع عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من بينها الدانمرك وقبرص والمملكة المتحدة واليونان، مستوى المركز الدبلوماسي للوفد الفلسطيني في عاصمة كل منها. وإضافة إلى هذا فإن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقِد في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قد ناشد جميع البلدان أن تعترف بدولة فلسطينية داخل حدود عام ١٩٦٧.

٣ - وقد نظَّمت مؤسسة ''أرياس'' للسلام والتقدُّم البشري والمؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية منتدى تحت اسم ''تحالف أمريكا اللاتينية من أجل السلام في الشرق الأوسط: دور المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية'' وعُقد المنتدى في سان خوسيه، كوستاريكا، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ تحت رعاية كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية. وقد أعلن المشاركون في المنتدى، في الإعلان الختامي الذي أصدروه، أن دول أمريكا اللاتينية لها مصلحة مباشرة وهامة في تعزيز السلام في الشرق الأوسط وينبغي أن تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

٤ - وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١١ أعلنت فرنسا أنه سوف يُعقَد في باريس في حزيران/يونيه ٢٠١١ مؤتمر دولي للمانحين من أجل الدولة الفلسطينية.

٥ - وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١١، التقى الأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية في ميونيخ وأكدوا من جديد تأييدهم لإنهاء المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٦ - وفي الفترة من ٦ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، زارت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيدة نافانيثم بيلاي، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وذكرت المفوضة السامية في ختام زيارتها أنه ينبغي أن يوقَف تماماً استيطان الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعربت عن القلق إزاء ما لتجزئة الضفة الغربية بالجدار الفاصل والمستوطنات ونقاط التفتيش من أثر سلبي بالغ على حقوق الإنسان والسلام والتنمية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٧ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، طلب الرئيس محمود عباس من رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، بعد أن قدَّم استقالة حكومته، أن يشكِّل وزارة جديدة.

٨ - وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، عجز مجلس الأمن عن اعتماد مشروع قرار يطلب أن توقف إسرائيل جميع الأنشطة الاستيطانية. وقد صوّت ١٤ عضواً من أعضاء مجلس الأمن لصالح اعتماد مشروع القرار في حين صوّت بلد عضو واحد ضد المشروع.

٩ - وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ أحاط منسِّق الأمم المتحدة الخاص لعملية حفظ السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت هـ. سيري، مجلس الأمن علماً بشأن الوضع في منطقة الشرق الأوسط، بما يشمل قضية فلسطين.

١٠ - وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١١، بعد فترة قصيرة من مقتل خمسة إسرائيليين في مستوطنة ''إيتامار''، وافقت حكومة إسرائيل على إنشاء ٥٠٠ مسكن في الضفة الغربية.

الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتطوّرات العملية السياسية

١١ - **السيد منصور** (المراقب عن فلسطين): قال إن وفده لا يزال يواصل جهوده لزيادة عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين. وأضاف قائلاً إنه قد ناقش المسألة بنفسه مع مسؤولين من بعض الدول، بما في ذلك في مناسبات مختلفة نظّمتها اللجنة. وقد ظلّ عدد الدول التي اعترفت رسمياً بإسرائيل عند ١١٢ دولة، ومن المأمول أن يزيد العدد إلى ١٤٠ دولة بحلول آب/أغسطس ٢٠١١. وقال إنه لذلك يدعو جميع أعضاء اللجنة إلى أن يواصلوا جهودهم من هذه الناحية.

١٢ - وقال إن وفده يشعر بالامتنان للجهود التي بذلها أعضاء اللجنة لحثّ مجلس الأمن على اعتماد قرار يطلب أن توقِف إسرائيل جميع الأنشطة الاستيطانية. وذكر أنه على الرغم من أن ذلك الجهد قد فشل في نهاية المطاف فإنه يشعر بالرضا لأن مشروع القرار قد حصل على تأييد عالمي تقريباً. وأشار إلى أن الدولة العضو التي صوّتت ضد مشروع القرار لم تعترض في الواقع على مضمونه ولكنها اتخذت ذلك الإجراء لأسباب معروفة للجميع. وقال إن وفده سوف يستمر في رصد التطوّرات على أرض الواقع وتقييم إمكانية اتخاذ المزيد من الإجراءات في مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إن وفده سيواصل أيضاً جهوده الرامية إلى حثّ المجموعة الرباعية على أن تصدر بياناً يحدِّد عناصر حلّ النزاع بحيث تكون تلك العناصر متماشية مع العناصر التي حدّدها ممثل المملكة المتحدة الذي تحدّث أيضاً نيابة عن ألمانيا وفرنسا في الاجتماع ٦٤٨٤ لمجلس الأمن الذي عُقد في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١. وقال إن هذه العناصر هي: وقف أنشطة الاستيطان؛ والاتفاق على حدود الدولتين استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل مساحات متساوية من الأراضي حسبما يتفق عليه الطرفان؛ وإجراء مفاوضات لحلّ الوضع بالنسبة للقدس باعتبارها عاصمة الدولتين؛ والتوصّل إلى حلّ عادل ونزيه ومتّفق عليه لقضية اللاجئين.

١٣ - والتقى **الرئيس محمود عباس** بممثلي المجموعة الرباعية من أجل استكشاف سُبُل للضغط على إسرائيل كي تفي بما عليها من التزامات بموجب خارطة الطريق والقانون الدولي ولاستئناف المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم. وبعث الرئيس محمود عباس أيضاً إلى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة والأمين العام برسائل يدين فيها تكثيف أنشطة الاستيطان الإسرائيلية التي تشمل القدس الشرقية.

١٤ - وبالنسبة لتحقيق التوافق بين الفصائل الفلسطينية أعرب الرئيس عباس مؤخراً عن استعداده للاجتماع بممثلي حماس في قطاع غزة لمناقشة تشكيل حكومة وحدة وطنية للتحضير لإجراء انتخابات في المستقبل القريب. وقد جاءت هذه المبادرة في أعقاب مظاهرات قام بها شباب فلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانقسام بين الفصائل الفلسطينية. وأعرب عن ثقته في أن يعمل أصدقاء فلسطين في اللجنة على دعم جهود المصالحة.

١٥ - وذكر أن وفده يشعر بالامتنان لأن اللجنة اختارت مسألة حالة السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون ومرافق الاعتقال الإسرائيلية كموضوع اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بمسألة فلسطين الذي عُقِد في فيينا يومي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١١. وقد قدَّم الاجتماع معلومات هامة ونجح في لفت الانتباه الدولي إلى مسألة لها أهمية بالغة بالنسبة للشعب الفلسطيني. وسوف تستمر الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الدولي على مسألة السجناء الفلسطينيين في الاجتماعات المقبلة لوزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز ووزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٦ - وأخيراً، قال إن وفده يعمل على نحو وثيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الجهود التي تبذلها لضمان زيادة التمويل من الميزانية العادية حسبما أوصى به الأمين العام في تقريره المتعلِّق بتعزيز قدرة الأونروا على الإدارة (A/65/705). ومن المتوقَّع أن تجتمع اللجنة الرابعة في المستقبل القريب من أجل اعتماد مشروع قرار في هذا الشأن. وسوف يحال مشروع القرار بعد ذلك إلى الجمعية العامة كي تعتمده. وأشار إلى الحالة المالية المتردية للوكالة ودعا جميع أعضاء اللجنة إلى بذل كل جهد ممكن لمساعدة الأونروا على أن تحصل على الأموال التي تحتاج إليها للاستمرار في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

تقرير الرئيس عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن قضية فلسطين الذي عُقِد في مكتب الأمم المتحدة في فيينا يومي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١١

١٧ - **الرئيس:** قال إن اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن قضية فلسطين عُقِد تحت شعار ”الحاجة الملحة إلى معالجة حالة السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون ومرافق الاعتقال الإسرائيلية “ في مكتب الأمم المتحدة في فيينا يومي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١١. وهذا الاجتماع هو الاجتماع الأول الذي خُصِّص لمسألة لها تداعيات هامة بالنسبة لحقوق الإنسان وكانت له أهمية أساسية بالنسبة لجهود السلام. وقد حضر الاجتماع عدد كبير من ممثلي الحكومات، وفلسطين، والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، وكذلك وفد من اللجنة.

١٨ - وقد ركّز السيد عيسى قراقع، وزير شؤون الأسرى في السلطة الفلسطينية، في الكلمة الافتتاحية التي أدلى بها، على الحاجة إلى إضفاء الطابع الدولي على مسألة السجناء السياسيين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل وإلى معاملة هؤلاء السجناء كأسرى حرب حيثما يكون ملائماً. واقتَرح أيضا استكشاف إمكانية إحالة قضايا أولئك السجناء إلى الهيئات القانونية المختصة في الأمم المتحدة، بما يشمل محكمة العدل الدولية. وقد ركَّزت الجلسات العامة على عددٍ من المسائل الهامة، مثل الظروف التي يُحتَجَز في ظلها الفلسطينيون، وبينهم نساء وأطفال، في مرافق اعتقال إسرائيلية والجوانب القانونية لطريقة اعتقال واحتجاز السلطة المحتلة للفلسطينيين. وقد نوقِشَت مسألة السجناء السياسيين الفلسطينيين أيضاً في سياق العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية.

١٩ - وأشار المشاركون، مع الإعراب عن القلق، إلى أن السجناء الفلسطينيين يحتجزون في كثير من الأحيان في ظروف سيئة للغاية، وفي بعض الأحيان في ظروف تهدد الحياة. وتواصل إسرائيل ممارسة التعذيب وأشكال إساءة المعاملة الأخرى ضد المعتقلين الفلسطينيين الذين لفتوا الانتباه إلى وضعهم الخطير من خلال عمليات الإضراب عن الطعام، وآخرها الإضراب الذي قاموا به في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد لفت المشاركون الانتباه بصفة خاصة إلى وضع النساء المعتقلات والقُصَّر المعتَقلين، وكذلك إلى وضع السجناء الذين يعانون من مشكلات بدنية ونفسية والذين يتعرضون، حسبما ذُكِر، لسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الصحية الملائمة.

٢٠ - وجرى الإعراب عن القلق البالغ إزاء توسُّع إسرائيل في استخدام الاعتقال الإداري. ودعا المشاركون إسرائيل إلى أن تطبِّق اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة وأن تحقق الحدّ الأدنى من المعايير الدولية بالنسبة للإجراءات السليمة. ومن هذه الناحية دُعيت الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف إلى ضمان احترام الاتفاقيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢١ - وإضافة إلى المشاركة في الاجتماع، عقد ممثلو اللجنة أيضاً اجتماعات مع الوزراء والسفراء وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وقد بحثت هذه الاجتماعات التدابير التي يمكن اتخاذها لبدء العملية السياسية من جديد بغية تحقيق حلّ دائم لقضية فلسطين؛ وتعزيز القدرات المؤسسية للسلطة الفلسطينية؛ وضمان احترام حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين، وخاصة حقوق السجناء السياسيين، بما يشمل النساء والأطفال؛ ورفع مستوى المركز الدبلوماسي لوفود دولة فلسطين في جميع أنحاء العالم وخاصة في أوروبا.

٢٢ - أحاطت اللجنة علماً بتقرير الرئيس.

اجتماع الأمم المتحدة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني واجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني المقرر عقدها في مونتفيديو في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ (ورقة العمل رقم ٢)

٢٣ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى ورقة العمل رقم ٢ التي تتضمّن البرامج المؤقتة لاجتماع الأمم المتحدة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني واجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني اللذين تقرر عقدهما في مونتفيديو في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١.

٢٤ - وأشار إلى أن الموضوع الذي اقتُرح هو ''الحاجة الملِّحة إلى تحقيق حلّ الدولتين''، وقال إن الهدف من الاجتماع هو تشجيع قطاع دولي عريض، يشمل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني وتحقيق حلّ للنزاع يستند إلى رؤية مشتَرَكة لدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. والموضوعات التي يتضمّنها البرنامج المقتَرح تشمل عقبات وفرص نجاح على الطريق إلى تحقيق السلام، ودعم من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحقيق تسوية شاملة عادلة ودائمة، ودور الجهات الفاعلة غير الحكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تشجيع التوصُّل إلى حلّ دائم.

٢٥ - واعتَبر أنه إذا لم تكن هناك اعتراضات فإن اللجنة ترغب في الموافقة على البرنامج المؤقت الوارد في ورقة العمل رقم ٢.

٢٦ - وقد تقرّر ذلك.

وداع السيد على (ماليزيا)

٢٧ - **الرئيس:** تحدّث نيابة عن جميع أعضاء اللجنة، وشكر السيد على (ماليزيا) للخدمات التي قدمها إلى اللجنة وتمنى له النجاح في مساعيه المقبلة.

٢٨ - **السيد على** (ماليزيا): شكر الرئيس على تحية الوداع التي قدمها.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٠٥.